

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

معالم التجديد في علوم الحديث

lestraitsdurenouvellement dans les sciences de hadith

علي زروقي

Universiteshoaibdoukkali Maroc

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة شعيب الدكالي بالجديدة المغرب

ali.zhorbetari@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/06/01

تاريخ القبول: 2020/05/27

تاريخ ارسال المقال: 2020/05/05

المرسل: علي زروقي ali.zhorbetari@gmail.com

الملخص باللغة العربية:

علوم الحديث من أشرف العلوم لشرف ما تخدمه من سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد قام على إنشائها أئمة المسلمين من أهل الشأن، فهم أصحاب الاختصاص، ومنهم بدأ استخدام أوصاف الأحاديث التي صارت تسمى مصطلح الحديث، وقد اكتملت مصطلحاته وقواعده مع القرن الثالث والرابع الهجريين، وعليها عول من جاء بعدهم. لكن عرف المنهج الحديثي انحرافا مع دخول علوم أخرى على خط التأثير في علوم الحديث منها علم الكلام وعلم أصول الفقه. وابتداء من القرن الخامس الهجري بدأت تظهر كتب في علوم الحديث تشتمل على نفحة أصولية ما فتئت تتوسع وتتكاثر حتى صرنا نسمع عن منهجين منهج المحدثين ومنهج الأصوليين في علوم الحديث، مع أنه يجب أن يكون لكل علم منهجه الذي يختص به أهله، وما على أهل العلوم الأخرى إلا التسليم لهم في مصطلحاتهم، والاستفادة من نتائجهم. فصارت قواعد التصحيح والتعليل، والمصطلحات الحديثية يناقشها علماء الأصول، وهذا وضع غير سليم. كما ظهر تأثير علم الكلام في تقسيم الأخبار إلى متواتر وآحاد، وهذا كما أنه لم يقبله المتقدمون من علماء الحديث فإن له خلفيات مذمومة ونتائج غير حميدة. فصارت الدعوة إلى التجديد في علوم الحديث، وإعادة النظر في مسائله أمرا ملحا.

الكلمات المفتاحية: معالم؛ علوم؛ الحديث؛ التجديد.

الملخص باللغة الإنجليزية:

Hadith sciences are considered as one of the most honorable sciences regarding what it serves from Sunnah. It was established by some specialists from the Imams of Muslims who were the first that used “descriptions of Hadiths” which turned to be called “term of the Hadith”, and it was at the third and the fourth century Hijri that it's rules and terms were completed, and those who came after, adopted the same rules and terms. However, the Hadithi approach was deviated when some other sciences started to effect the “Hadith science”, such as “AlKalam science” and “fundamentals of jurisprudence science”.

Starting from the fifth C.H, some books in “AlHadith science” began to appear, which were effected by “fundamentals of jurisprudence”(OssulAlFiqh). These books continued to expand and multiply until we started to hear about two approaches in “AlHadith science”, th “AlMohadithin approach” and the “Ossulyin approach”, although each science must have its approach that is concerned by its people only, and others must use their terms and take advantage of their results. Therefore, the rules of correction and explanation, and the “Hadithi” terms has becomed discussed by the “Ossul scientists”, which is an unhealthy situation. Besides, the effect of “AlKalam science” manifested in splitting the “Ahadith” into “Motawatir” and “Ahad”. This was not only unaccepted by the first scientists of “AlHadith science” but also has a bad backgrounds and an unwanted results. All this has made the request of renewing “AlHadith science and reconsidering its issues a necessity

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

لقد تبوأ علم الحديث مكانة عظيمة لدى المسلمين قديما، وحديثا على اختلاف تخصصهم العلمي، وحفزهم ذلك إلى خدمة هذا العلم الشريف، فكثرت الكتب في علم الحديث، والمتتبع لهذه الكتب بدقة يلحظ أمرا مهما، وهو أن المؤلفين في علوم الحديث تعددت أساليبهم بين القدامى والمعاصرين، فما نوع الجدة في ذلك، وما هي معالمه؟

للإجابة عن هذا السؤال لابد من بيان المنهج القويم الذي تدرس به علوم الحديث، بحيث يؤدي تطبيقه إلى حفظ السنة النبوية. وللقيام بهذه المهمة يتعين تحديد أطوار علوم الحديث، والعلماء المبرزين في كل طور بدقة بغية الوقوف على معالم كل طور، ونوع التجديد الذي تم فيه. وهنا لا يجب أن يختلف أحد مع القول أن الأئمة الذين من شأنهم تحديد منهج دراسة السنة النبوية هم أهل الاختصاص من علماء الحديث، قال الإمام مسلم: "وأعلمك رحمك الله أن صناعة الحديث، ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة، لأنهم الحفاظ لروايات الناس؛... وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميزونهم حتى ينزلوهم منازلهم في التعديل والتجريح"¹.

وعند تتبع مسيرة علوم الحديث يمكن تحديد المراحل التالية: (1) مرحلة النشأة والتأسيس (2) مرحلة التنظير والتنظيم (3) مرحلة الاستفادة.

وسيتناول البحث في محور معالم التجديد في السنة النبوية وعلومها عند القدامى والمعاصرين، مرحلة الاستفادة باستعمال قواعد أئمة الحديث، فعنونه بـ "معالم التجديد في علوم الحديث".

أسباب الاختيار:

1. مرحلة الاستفادة المراد دراستها، هي المرحلة التي نعيشها لذلك وجب التركيز عليها لبيان خصوصياتها قصد التشجيع أو التصحيح إن ظهر فيها أي خلل.

2. ما نعيشه في هذه المرحلة من تداعي المتطفلين على ميدان علوم الحديث يوجب البحث في معطيات هذه المرحلة لبيان أسباب هذه الجرة ومعالجتها.

إشكالية البحث:

سيحاول البحث تحديد معايير التقويم التي يجب الاحتكام إليها من أجل تصحيح مسار علوم الحديث من خلال نقش كل مرحلة وإبراز ما تميزت به، وكذا دراسة المرحلة الأخير وهي مرحلة الاستفادة من أجل الوقوف على مدى استيعابها للمعايير التقويمية في علوم الحديث ومظاهر التجديد فيها، كما سيحاول البحث الإجابة عن أسباب الجرة على السنة النبوية والطعن في أصولها وأعلامها. ومن أجل تحقيق هذا كله سيعتمد البحث المنهج التاريخي لتحديد المراحل وأعلامها، وكذا المنهج التحليلي لاستنباط المعايير التقويمية في علوم الحديث.

تصميم البحث:

التمهيد: بيان أهمية البحث في موضوع الإشكالية.

المبحث الأول: أهم مراحل تطور علوم الحديث.

المطلب الأول: نشأة علوم الحديث وتطوره.

المطلب الثاني: العصر المرجعي في علوم الحديث نقلا ونقدا.

المبحث الثاني: معالم التجديد في علوم الحديث.

المطلب الأول: حالة علوم الحديث في العصور المتأخرة.

المطلب الثاني: معالم المنهج التجديدي في علوم الحديث.

الخاتمة: أهم نتائج البحث.

المبحث الأول: أهم مراحل تطور علوم الحديث.

مرت علوم الحديث بعدة مراحل عرفت كل مرحلة منها بميزة خاصة طبعتها وعملت على حفظ السنة النبوية ونقلها إلى الأجيال اللاحقة، "لأن حركة التدوين إنما كانت تنتقل من مرحلة إلى مرحلة أخرى أكثر ارتقاء، بناء على ما يستجد من دواعي الحفاظ على السنة، وما يظهر من أخطار عليها"². وتتبع مسيرة علوم الحديث يمكن تحديد ملامح تطور هذا العلم كالتالي:

المطلب الأول: النشأة والتطور:

لاشك أن علم الحديث، كغيره من العلوم، قد مر بأطوار مختلفة، من حين نشأته، وقد شمل تطوره نقله ونقده وفقهه. وظهر علماء جهابذة عملوا على خدمة السنة النبوية رواية ودراية، وأبدعوا ضوابط حسب كل مرحلة ظهورها فيها من أجل حفظها نقية إلى الأجيال اللاحقة، والبداية كانت مع العصر النبوي وعصر الصحابة، حيث شهدت نقل السنة النبوية مباشرة من رسول الله صلى الله عليه وسلم، واهتم الصحابة بكل صغيرة وكبيرة فحفظوها حفظ صدر وكتابة، فهم لم يقتصروا على حفظ السنة النبوية حفظا عن ظهر قلب فقط بل عملوا على تدوينها في صحائف³، وتناقلوها بمنهج دراسي دقيق وهي التي يسميها علماء الشأن طرق التحمل وصيغ الآداء، وهكذا نقلها الصحابة للتابعين بنفس ذلك المنهج وهؤلاء إلى من بعدهم.

وقد ظهرت في هذا العصر البوادر الأولى لعلم الجرح والتعديل حيث كان الصحابة يتشددون في رواية الأحاديث منها ما نقل عن أبي بكر رضي الله عنه مع المغيرة رضي الله عنه في توريث الجدة حيث حدثه المغيرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم أعطاها السدس فسأله أبو بكر: ومن سمع ذلك معك؟ فقال: محمد بن مسلمة، وعن عمر الخطاب رضي الله عنه في شأن الاستئذان الذي حدثه به أبو موسى الأشعري رضي الله عنه فطلب من يشهد له بذلك⁴. وهو الذي يسميه علماء الحديث بالشواهد والمتابعات. ولم يكن فعل الصحابة هذا فيما بينهم بتهمة الكذب بل للتوثيق من الخطأ، قال أنس بن مالك رضي الله عنه وقد سأله أحدهم عن حديث تحريم الخمر هل سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: نعم، أو حدثني من لا يكذب، والله ما كنا نكذب ولا ندرى ما الكذب"⁵.

كما أن المطالبة بالإسناد ظهر في عصر الصحابة على خلاف ما يريد البعض أن يومهم متابعة للمستشرقين (المستشرق شاخت⁶ ورويسون⁷)، حيث بدأ مباشرة بعد مقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه والدليل على ذلك ما نقله التابعي الجليل محمد بن سيرين ت 110 هـ حيث قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سمو لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"⁸، وهو هنا يتكلم بصيغة

الغائب "كانوا" ويقصد الصحابة، وهو ما يوضحه ما وقع لعبد الله بن عباس رضي الله عنه مع بشير العدوي وقد جلس يحدث الناس وابن عباس لا يكثر له فلما استفسره قال رضي الله عنه: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدئته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"⁹.

فمع الصحابة بدأ التدشين لعلم جديد من علوم الحديث بعد الفتنة وهو علم الإسناد والجرح والتعديل، حيث "كان لا بد من معرفة الوساطة المحذوفة في مرسل ذلك التابعي، للتوثق من ثقة تلك الوساطة، وذلك . بالطبع . بعد التوثق من ثقة ذلك التابعي نفسه الذي أرسل الحديث أولا"¹⁰.

فكان هذا من أوائل التطبيق العملي الظاهر لعلم الجرح والتعديل، والسؤال عن الإسناد ورفض المراسيل، وذلك "لظهور علتين اقتضت ذلك، هما علتنا: رواية المجروح، والإرسال وعدم الإسناد، وفي الحقيقة فإن علة الإرسال عائدة إلى العلة الأولى، لأن عدم قبول المرسل إنما كان لاحتمال كون المحذوف مجروحا"¹¹.

من هنا يظهر أن ما عرف فيما بعد بـ "علوم الحديث ومصطلحه" بدأ منذ البداية مع الصحابة رضي الله عنهم، حيث كان غرضهم التوثق للسنة وتأديتها صافية للأجيال المقبلة.

وفي عصر التابعين صار الإسناد والجرح والتعديل علما قائما بذاته يدرس كما يدرس القرآن الكريم والسنة النبوية، فنتيجة للتمحيص الشديد للرواية في المرحلة السابقة أصبح ذكر الإسناد أمرا تلقائيا، والبحث عن أحوال الرجال أمرا ضروريا، فبرز في هذه المرحلة علماء حرصوا على تثبيت الإسناد والتفتيش عن أحوال الرجال جرحا وتعديلا منهم عامر بن شرجيل الشعبي ت 103هـ، ومحمد بن شهاب الزهري ت 124هـ، وشعبة بن الحجاج ت 160هـ، وهو الذي قال عنه ابن رجب: "وهو أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عن دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم"¹².

كما صار الإصرار على ذكر الأسانيد وحث الأئمة طلابهم اعتمادها والاعتناء بها أمرا ملفتا، فكان من وصية ابن سيرين: "اتقوا الله يا معشر الشباب، وانظروا عمن تأخذون هذه الأحاديث، فإنها من دينكم". علما أن مراد الأئمة من حثهم على الإسناد إنما هو المعنى الموضوعي وليس الحرفي، أي ما ينتظم تحته من معرفة الرجال وطبقات الرواة ومراتبهم¹³.

وخلال القرنين الهجريين الثاني والثالث برز الاهتمام بالتأليف في السنة النبوية رواية ودراية. فخلال القرن الثاني "بدأ تدوين السنة في هذا العهد يدخل مرحلة جديدة، لا بانتشار التدوين أكثر من ذي قبل فحسب... بل وفي طريقة التصنيف... فبدأ لذلك التصنيف المرتب للسنن والآثار"¹⁴، وبلغ أمر التقعيد والتنظير في جل أنواع علوم الحديث ومصطلحاته درجة متقدمة جدا، ويظهر ذلك بما سطره الإمام الشافعي في كتابه الفذ "الرسالة"، وإذا تذكرنا أن هذا العصر هو عصر الأئمة النقاد: شعبة ت 160هـ، ومالك ت 179هـ، ويحيى القطان ت 198هـ، وعبد الرحمن بن مهدي ت 198هـ، علمنا المدى الذي بلغته قواعد العلل والجرح والتعديل. واستمر هذا الأمر في اطراد خلال القرن الثالث، وازداد ظهور أنواع من التصنيف في الحديث من مسانيد ومصنفات وسنن وتوجت بالصحيحين.

المطلب الثاني: العصر المرجع في علوم الحديث نقلا ونقدا.

حين نبحت في تطور أي علم من العلوم، نلاحظ أن نشأته تبرز نتيجة ظروف خاصة، ثم نجد رواده يضعون لبناته شيئا فشيئا، غير أن بناءه لا يكمل إلا على يد شخصية أو شخصيات فذة في عصر معين تؤصل قواعده الأساسية، وتحكم طرق استثمار فروعه، والذي يقوم بهذا العمل يسمى عادة إمام هذا العلم.

وفي علم الحديث يمكن اعتبار القرن الثالث الهجري قمة ازدهار السنة النبوية، وعلماءه أئمتها، حيث جمعوا أصولها ورواياتها ولم يشذ منها إلا النادر، وضبطوا قواعدها في التعليل والجرح والتعديل والقبول والرفض بما لا مزيد عليهم، حتى سمي هذا العصر بالعصر الذهبي للسنة النبوية، وصار علماءه يلقبون بأئمة الحديث ونقاده، ويميزهم المحققون عمن جاء بعدهم واعتمد عليهم فسموا الأوائل بالمتقدمين والآخرين بالمتأخرين. ولا يعني هذا أنهم انفردوا بإنشاء وتطوير علوم الحديث بل استكملوا تنظيمها، وإرساء قواعدها، وجمع حصيلة ثمرات تفكير العلماء الذين سبقوهم، ولم ينقض هذا العصر "إلا السنة جميعها مدونة، ولم يبق من الروايات الشفهية غير المدونة في المصنفات. بعد هذا العصر. شيء يذكر" ¹⁵.

واستكملت العلوم المرتبطة به أوجها، قال البيهقي ت 458هـ: "وهو أن الأحاديث التي قد صحت، أو وقفت بين الصحيح والسقيم قد دوت وكتبت في الجوامع التي جمعها أئمة أهل العلم بالحديث، ولا يجوز أن يذهب منها شيء على جميعهم" ¹⁶، ويقول ابن الأثير (ت 606 هـ) في هذا الأمر أيضا: "إلى أن انقرض ذلك العصر الذي كانا فيه حميدا. يقصد الإمامين البخاري ومسلم. عن جماعة من الأئمة والعلماء، قد جمعوا وألفوا: مثل أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، وأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، رحمة الله عليهم، وغيرهم من العلماء الذين لا يحصون كثرة. وكأن ذلك العصر كان خلاصة العصور في تحصيل هذا العلم، وإليه المنتهى" ¹⁷، وهو ما استنتجه الإمام الذهبي ¹⁸، ونفس النتيجة خلص إليها الباحث صالح الشامي في كتابه "معالم السنة النبوية" حيث قال: "مجموع الأحاديث المختارة من الكتب. التسعة. في هذا الجامع هو ثلاثة آلاف وست مئة وواحد وتسعون (3961) حديثا. بحذف المكرر. وهذا يعني أنها تشكل نسبة 94 % من الأصل. وتعبير آخر فإن الكتب التسعة قد حوت مجمل السنة وما جاء في سواها فلن يضيف إلى أحاديث الأحكام فيها شيئا، وإن كان يضيف بعض الأحاديث في الفضائل فإن فيها ما يسد مسده" ¹⁹. والمقصود بالكتب التسعة الموطأ للإمام مالك ت 179هـ، ومسند أحمد بن حنبل ت 241هـ، وسنن الدارمي ت 255هـ، وصحيح البخاري ت 256هـ، وصحيح مسلم ت 261هـ، وسنن ابن ماجه ت 273هـ، وسنن أبي داود ت 275هـ، وسنن الترمذي ت 279هـ، وسنن النسائي ت 301هـ. وقال محقق مسند الدارمي: "لا يجهل أهل العلم وطلابه أن نبع روايات السنة النبوية هو الكتب التسعة، على نسق ما بين العلماء رحمهم الله من تفاوتها فيما حوت من الصحيح، لكن كل ما سواها من المسانيد، والجوامع، والمستدركات، والمصنفات، والأجزاء، راجع إليها فيما صح في الغالب" ²⁰.

والخلاصة أن القرن الثالث يعد المرجع والحكم في توثيق السنة النبوية، وما سطره أئمة هذا العصر في علوم الحديث وقواعده ومصطلحه هو المعتمد والمعتبر، وعليه سار من جاء بعدهم من علماء الحديث، وعلى كتبهم انكبوا يستفيدون بأنواع الاستفادة.

ويؤكد هذه الخلاصة ما جاء عن أهل الاختصاص، قال السخاوي: "ولذا كان الحكم من المتأخرين عسرا جدا، وللنظر فيه مجال، بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه كشعبة والقطان وابن مهدي ونحوهم وأصحابهم مثل أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهويه وطائفة، ثم أصحابهم مثل البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي، وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي ولم يجرى بعدهم مساو لهم ولا مقارب أفاده العلائي، وقال: فمتى وجدنا في كلام أحد المتقدمين الحكم به كان معتمدا"²¹.

وسبقه إلى هذا التقرير كل من الذهبي²²، وابن حجر²³. نعم يمكن أن يقال إن القرن الرابع الهجري عرف بعض الجهابذة؛ كما ذكر بعضهم السخاوي في النص السابق وهما الدارقطني (ت 385هـ)، ويضاف إليه الإسماعيلي (ت 371هـ) والخطابي (ت 388هـ)، لكن عند التدقيق نجدهم مع علو كعبهم إنما اعتمداهم على من سبقهم، فهذا الحافظ الرامهرمزي (ت 360هـ) يكتب في قواعد علوم الحديث كتابه "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" والحافظ الحاكم النيسابوري (ت 405هـ) يكتب كتابه "معركة علوم الحديث" ولكنهما ينقلان عن علماء القرن الثالث، وعليهما اعتمد الخطيب البغدادي (ت هـ) في كتابيه "الكفاية" و"الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، وعليه اعتمد ابن الصلاح في كتابه "معركة أنواع علوم الحديث". أما في الرواية فإنها تمت مع المؤلفات الحديثية للقرن الثالث.

المبحث الثاني: معالم التجديد في علوم الحديث.

المطلب الأول: حالة علوم السنة النبوية في العصور المتأخرة.

بعد الازدهار الذي عرفته علوم الحديث إلى حدود القرن الثالث الهجري وشيء من القرن الرابع بدأ النقص يدب فيه، وقد وثق ابن الأثير (ت 606 هـ) هذا الأمر بقوله: "إلى أن انقرض ذلك العصر الذي كان فيه حميدا . يقصد الإمامين البخاري ومسلم . عن جماعة من الأئمة والعلماء، قد جمعوا وألفوا: مثل أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، وأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، رحمة الله عليهم، وغيرهم من العلماء الذين لا يحصون كثرة. وكأن ذلك العصر كان خلاصة العصور في تحصيل هذا العلم، وإليه المنتهى. ثم بعده نقص ذلك الطلب بعد، وقل الحرص، وفترت تلك الهمم ... فكأن غاية هذا العلم انتهت إلى البخاري ومسلم ومن كان في عصرهما من علماء الحديث، ثم نزل وتقاصر إلى زماننا هذا، وسيزداد تقاصرا والهمم قصورا"²⁴.

والظاهر أن هذا النقص لم يكن سريعا بل تدريجيا، فقد أخذ يضعف شيئا فشيئا، قال ابن الجوزي (ت 597هـ) وهو يصف هذه الحالة: "كان الفقهاء في قديم الزمان هم أهل القرآن والحديث فما زال الأمر يتناقص حتى قال المتأخرون يكفيننا أن نعرف آيات الأحكام من القرآن، وأن نعتد على الكتب المشهورة في الحديث كسنن أبي داود ونحوها، ثم استهانوا بهذا الأمر أيضا، فصار أحدهم يحتج بآية لا يعرف معناها، وبحديث أصحح هو أم لا، وربما اعتمد على قياس يعارضه حديث صحيح ولا يعلم، لقلة التفاته إلى معرفة النقل، وإنما الفقه استخراج من الكتاب والسنة، فكيف يستخرج من شيء لا يعرفه؟ قال: ولكن غلب على المتأخرين الكسل بالمرّة عن أن يطالعوا علم الحديث"²⁵.

ولهذا الضعف أسباب نذكر منها:

- ضعف الاهتمام بطلب علوم الحديث والتفقه في علله وفقهه من قبل الطلبة وانصرافهم إلى ما لا طائل تحته، وهذا سجله العلماء قديما، فقال ابن حبان (ت354هـ): "فمنهم طلبة الأخبار الذين يرحلون فيها إلى الأمصار، وأكثرهم همتهم الكتابة والجمع، دون الحفظ والعلم به وتمييز الصحيح من السقيم"²⁶. وكما سبق في نص ابن الجوزي قوله في وصف هذه الحالة من الكسل في العلوم الشرعية جميعها قوله: "ولكن غلب على المتأخرين الكسل بالمرّة عن أن يطالعوا علم الحديث"²⁷. "ولعل من أسباب ذلك صعوبة هذا العلم واختصاصه بعلوم الإسناد الذي لا تشابهه سائر العلوم الشرعية الأخرى، وقلة المتعاطين له في كل الأزمان، وأنه يتطلب تفرغا له، وعدم مزاحمته بغيره"²⁸.

- تأثير علم الكلام وعلم أصول الفقه في علوم الحديث²⁹، وإذا علمنا أن جل الأصوليين هم متكلمون بالدرجة الأولى أمثال الباقلاني والجويني والغزالي وما لهؤلاء من أثر في الساحة العلمية، وإذا علمنا أن مما يدرسه علم أصول الفقه مبحث السنة النبوية وكثيرا من علومها باعتبارها المصدر الثاني للتشريع، فسندرك التأثير الكبير الذي ستخضع له مباحث علوم الحديث من التعريفات الحديثة التي تضيق المصطلحات كما حصل مع تعريف الصحيح والحسن، وإدخال تقسيمات نظرية لا علاقة لها بالواقع الحديثي كتقسيم الأحاديث إلى متواتر وآحاد، وذكر مباحث جديدة لم يتطرق لها المتقدمون كببحث الخبر الآحاد هل يفيد العلم والعمل أو يفيد العمل فقط، وغيرها من الأمور التي ظهرت في علوم الحديث وأثرت فيه سلبا.

- صعوبة مباحث علوم الحديث وتشتتها، إذ أن المتتبع لكتب المصطلح بدقة سيلحظ "تشتت المصطلحات واختلاف الأقوال في أحكامها، وتداخل الآراء بين أئمة الحديث وأئمة الفقه والأصول في تحرير راجحها، وحتى في تقسيم علوم الحديث، وتعريف أنواعها، إلى أن صار محتواها معقدا عموما، لا سيما حين كانت تعريفات المصطلحات مصاغة وفق قواعد المنطق"³⁰.

- كذلك يرجع السبب في تراجع الاهتمام بعلوم الحديث المناهج المتبعة من قبل المدرسين لها، خصوصا اعتمادهم على الجانب النظري دون التطبيقي مما حول علوم الحديث إلى مادة جافة لا تثير اهتمام وشغف الطالب بها. فالمنهج المحكم سبب قوي في نجاح الدرس الحديثي، "وللعلماء المتقدمين مناهج مسلوكة في إلقاء العلم على الطلبة... من تحري ما تستجيب له قابلية المبتدئ، وكيف تكون البداية والتدرج، وما هي الأسباب المعينة على حفظ العلم وفهمه"³¹.

- كذلك تصدي غير المتخصصين لتدريس علوم الحديث، ومع أن العلوم الشرعية وحدة متكاملة لا بد للمشتغل بها المشاركة في جميع فروعها، لكن التصدي لتدريس نوع منها لا بد أن يكون ممن تخصص فيما سيدرس، حتى قال السخاوي: "وقد اتفقوا على الرجوع في كل فن إلى أهله، ومن تعاطى تحرير فن غيره فهو متعني"³².

هذه بعض الأسباب التي أدت إلى تراجع الاهتمام بدراسة علوم الحديث، وما آل إليه الدرس الحديثي في نهاية المطاف من مصطلحات تحفظ وتردد من المشتغلين بعلوم الحديث، أو إلى عملية تقنية يمارسها كل من هب ودب لأغراض شتى.

المطلب الثاني: معالم المنهج التجديدي في علوم الحديث.

المسألة الأولى: إعادة النظر في معايير التصحيح والتضعيف.

الطريقة الرائجة بين دارسي علوم الحديث أن التصحيح والتضعيف يعتمد على مدى توفر شروط الصحة في الحديث، وهذه الشروط الخمسة المتفق عليها هي: عدالة الراوي وضبطه، واتصال السند، وخلو المتن من العلة والشذوذ. لكن

السؤال المطروح هو: ألا يمكن أن يضبط الراوي الضعيف حديثاً؟ ويخل الراوي الضابط في حديث؟ فكيف نصنع حينها. إن اعتماد شروط الصحة بهذه الطريقة التقنية هي التي تسوغ لغير المتخصصين الطعن في الكتب الصحاح بالقول أن فيها رواة ضعافا وبالتالي فهي لا تشتمل على الصحيح فقط، يقول الدكتور حمزة المليباري: "فإن كثيراً من المتأخرين . وبينهم من المعاصرين من تصدوا لمهمة التصحيح والتضعيف . يسلكون مسلكاً سهلاً، وهو النظر في أحوال الرواة العامة، والحكم على الحديث حسب مراتبهم في الجرح والتعديل ... وكل هذا عمل أشبه ما يكون بالقواعد الرياضية... وقد أسفر هذا التباين المنهجي عن تفشي ظاهرة الاعتراض على نقاد الحديث"³³. مع العلم أن منهج المتقدمين من أئمة الحديث والجرح والتعديل لا يقتصر على هذه النظرة القاصرة بل كانت طريقتهم قائمة على تتبع القرائن والملابسات التي تحيط بهذه الأحاديث وبرواتها بغض النظر عن أحوالهم العامة التي لا يعرجون عليها إلا عند خلو الحديث من القرائن والملابسات، لذلك نجد عندهم أحاديث من روايات ضعفاء يخرجونها في الصحيح، لأنهم نظروا في ملابسات الرواية وأيقنوا بأنها صحيحة وبأن هذا الراوي الضعيف قد أتقن هذا الحديث، وقد جمع الحافظ ابن حجر في مقدمته أسماء الضعفاء الذين خرج لهم البخاري في صحيحه سواء على سبيل الاعتماد والاحتجاج، أو على سبيل الاستئناس والاستشهاد، كما أشاء ابن الصلاح إلى الأمر نفسه في كتابه صيانة صحيح مسلم عن صنيع مسلم في التخريج عن الضعفاء. وأيضاً نجد أنهم يمتنعون عن تخريج أحاديث لبعض الحفاظ لعلمهم أنهم قد أخطأوا فيها. قال العلائي: "كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل والبخاري وأمثالهم يقضي أن لا يحكم في هذه المسألة. يعني زيادة الثقة . بحكم كلي، بل عملهم في ذلك دائر على الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في حديث حديث"³⁴.

فالكلام هنا يشير إلى وجود منهج خاص عند المتقدمين من أئمة الحديث، كما توجد نقول كثير تبرز أن هؤلاء المتقدمين كانوا متفقين فيما بينهم على هذا المنهج في تصحيح وتضعيف الأحاديث. لكن نجد أن من جاء بعدهم من المتأخرين والمعاصرين انحرفوا عن هذا المنهج وأخذوا بقواعد تعتمد في غالبها على ظاهر الحديث في السند أو المتن، وهو خلاف عمل المتقدمين ممن أسسوا لهذا الشأن، وإليه المرجع في ذلك، عليهم المعتمد.

وأئمة الحديث من المتأخرين يقولون بأن طريقة المتقدمين هي الأجدى بالاتباع، قال ابن حجر: "وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام المتقدمين وشدة فحصهم وقوة بحثهم وصحة نظرهم وتقديهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك والتسليم لهم فيه"³⁵. فالأولى العودة إلى منهج المتقدمين، ودراسته باتباع المنهج الاستقرائي لتتبع كلامهم والوقوف على منهجهم، والعمل على تطبيقه. كما يجب التحرز من مخالفتهم في تصحيح ما ضعفوا أو تضعيف ما صححوا، ذلك أنهم الأئمة، وأنهم ما حكموا على ذلك إلا بالوقوف على الأصول والقرائن، قال السخاوي ت902هـ: "فمتى وجدنا في كلام أحد المتقدمين الحكم به كان معتمداً لما أعطاهم الله من الحفظ الغرير وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح"³⁶.

المسألة الثانية: إعادة النظر في عرض مادة علوم الحديث.

من خلال النظر في مواد علوم الحديث يمكن تصنيفها إلى مجموعات، وذلك حسب ما يتعلق بالحديث، فيمكن تحديد أربعة أقسام كل قسم يضم مجموعة من العناصر تدرس في وحدة متكاملة.

✓ القسم الأول: علم الرواية، ويتم فيه دراسة طرق التحمل والأداء وآداب المحدث والطالب، وكيفية الكتابة وغيرها، وقد ألف فيه الرامهرمزي كتابه المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، والقاضي عياض كتابه الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع.

ودراسة هذا الجانب دراسة تاريخية تفيد في الوقوف على الطريقة التعليمية التي كانت متبعة، ومدى الحرص الذي أولاه علماء الحديث في توثيق النقل أكان رواية أم كتابة.

✓ القسم الثاني: علم التصحيح والتعليل، فالحديث إما صحيح مقبول وإما معلول مردود، ولتحديد كل منهما يعتمد الأئمة النقاد على قواعد تخص الراوي والسند والمتن، ويشمل هذا القسم دراسة المصطلحات الحديثية في وحدة متكاملة تجمع شتات المعلومات في مبحثه الخاص به.

فتدرس في الصحيح معايير التصحيح كاملة من حيث شروط الصحة وملايساتها، وتحديد مظان الحديث الصحيح وهذا يقتضي دراسة لمنهج البخاري ومسلم دراسة دقيقة تقوم على استقراء مروياتهما ورجالهما والرجوع إلى المنهجية التي كانت متبعة في زمانهما والمتفق عليها بين أئمة الحديث آنذا، ولا يجب التسرع في الحكم على أحاديثهما بالاحتكام إلى المصطلحات والمعايير المحدثّة متأخرا، لأن هذا الأسلوب ليس من العلمية والموضوعية في شيء، ولأن هذا الأسلوب هو الذي جرأ أناسا من خارج التخصص بل من مشارب متباينة على التناول على الصحيحين لاستسهالهم الأمر.

وتدرس في المعلول أنواع العلة مما ينتج عنها أنواع الحديث المردود التي خصها العلماء بمصطلحات تميز بينها، فتضم المنكر والشاذ والمضطرب. وهذه الأصناف علتها غير متعمدة من الراوي، فإن تعمدتها فهذا هو الموضوع المكذوب.

وأهمية هذا القسم تتأتى من جانب ضبط المصطلحات، فمصطلح الحسن مثلا لا يزال يحتاج إلى مزيد توضيح وهل هو قسيم للصحيح أو هل هما شيء واحد، كما أن ضبط مصطلح المنكر وعلاقته بالشاذ والتفرد وغيرها تنتج عنه أمور حديثية مهمة، كما أن إغفال ضبط المصطلح له نتائج خطيرة، ويكفي أن نشير هنا إلى مصطلح زيادة الثقة وكيف تنقل به أحاديث وقد حكم عليها أئمة الجرح الأوائل بالضعف إلى الصحة، بحجة أن زيادة الثقة مقبولة. فالمعول في المصطلح على أصحابهم الذين ابتكروه وضبطوه، لأن مصطلحات علوم الحديث مبتكرة لا تؤخذ إلا عن مبتكريها، يقول بلافريج: "المتعين لمعرفة مقاصد المحدثين بمصطلحاتهم، وما أصل وضعها وما وضعت له، وكيف طبقت عند منشيئها، الرجوع إلى المحدثين الأوائل القدامى الذين أسسوا هذا العلم وعملوا به... ولذلك فالعلو في طلب معاني الاصطلاح وطرق تطبيقها هو الكفيل بإرشاد القاصد إلى هذا العلم"³⁷

✓ القسم الثالث: علم الجرح والتعديل، وتضم طبقات الرواة، وصفات الرواة، وصيغ الجرح والتعديل. وهذه تدرس حسب ما وضعه المتقدمون من القواعد والضوابط، بحيث تقام دراسات لكتبهم للوقوف على المصطلحات والمعايير التي وضعوها واستعملوها. وهذه الدراسات لا بد أن تتبع المنهج الاستقرائي لما أنتجه كل إمام من الأئمة المتقدمين، للوقوف على هذه الخصائص، وبالتالي جمعها وتصنيفها حسب التقاسيم والأنواع.

✓ القسم الرابع: فقه الحديث، ويتم فيه دراسة متون الأحاديث فيتناول مواضيع من قبيل الناسخ والمنسوخ، ومشكل الحديث، وغريب الحديث، ودراسة فقهه. كما تتم فيه دراسة مناهج الترجيح عند تعارض الأحاديث، حيث إن فقه الحديث هو الثمرة المرجوة من علوم الحديث كلها.

المسألة الثالثة: إعادة النظر في تقسيم السنن.

المشهور الآن بين أغلب الدارسين لعلوم الحديث من أساتذته وطلبته هو تقسيم السنن إلى المتواتر والآحاد، والسؤال المطروح هو: من الذي قسم السنن إلى متواتر وآحاد؟ ومتى تم هذا التقسيم؟ وهل هذا التقسيم صحيح؟ والجواب عن هذه الأسئلة الثلاثة ستؤول بنا إلى نتائج مهمة بل خطيرة.

فالقول بالمتواتر والآحاد، إن تم من غير أهل الشأن من علماء الحديث العارفين بأنواعه من خلال الممارسات والتطبيقات، فمن قال بهذا التقسيم؟ وهل له المشروعية العلمية للقيام بهذا العمل حتى يقبل منه؟.

إن المتتبع لمسيرة علوم الحديث سيجد أن ظهور مصطلح المتواتر بدأ في القرن الخامس الهجري، وهو القرن الذي طغى فيه علم الكلام، وصارت له مكانة عظيمة، وحيث إن علماء الكلام يبحثون في العقائد التي يجب أن تكون يقينية وبالتالي يجب الاستدلال عليها بالأدلة اليقينية من العقليات والسمعيات، ومن أجل ذلك بحثوا في الأحاديث إلى جانب بحثهم في القرآن الكريم. ولأن القرآن الكريم يقيني بنقل العامة عن العامة، اشتراطوا حصول اليقين في الأحاديث أن تكون متواترة، ولأن أغلب المتكلمين كانوا أصوليين انتقل هذا المبحث إلى علم أصول الفقه فصرنا نجدهم يناقشونه في باب الأخبار. والغريب أنهم لم يتفقوا على شرائط التواتر، ومع ذلك رتبوا عليه إفادة العلم القطعي!

هذا المصطلح الجديد وهو التواتر استعاره. كما قال معتر الخطيب. المحدثون من الأصوليين، وضموه إلى مباحثهم في مصطلح الحديث في عصر نضوج تدوين المصطلح³⁸، وصرنا نقرأ في علوم الحديث عن منهج المحدثين ومنهج الأصوليين، وإنما هو منهج الأصوليين استعاره المحدثون وتأثروا به. وليس المعنى رفض اختراع مصطلحات جديدة فهذا من تطور العلم الذي يواكب التغيرات في الميادين العلمية، ولكن افتراضها نظريا دون وجود مادتها التطبيقية فهذا هو الخطأ، فالمتواتر في الأحاديث بالشروط التي افترضوها يعز وجوده بل لا يوجد أصلا، قال ابن الصلاح ت 642هـ: "ومن سئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروى من الحديث. يقصد المتواتر. أعياه تطلبه"³⁹، فلماذا اختراعه والتوسع في بحثه.

والمعنى المراد الإشارة إليه، أن تقسيم السنن إلى متواتر وآحاد ليس من صنيع المحدثين بل هو عمل الأصوليين المتكلمين، يقول ابن الصلاح ت 643هـ: "ومن المشهور: المتواتر، الذي يذكره أه الفقه وأصوله، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، وإن كان الخطيب قد ذكره، ففي كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث. ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم، ولا يكاد يوجد في رواياتهم"⁴⁰. وقال الزبيدي ت 1205هـ: "اعلم أن الخبر المتواتر إنما ذكره الأصوليون دون المحدثين، خلا الخطيب أبا بكر البغدادي، فإنه ذكره تبعا للمذكورين، وإنما لم يذكره المحدثون لأنه لا يكاد يوجد في روايتهم، ولا يدخل في صناعتهم"⁴¹.

وإنما لم يذكروه لعدم وجوده أصلا، قال الحافظ ابن حبان ت 354هـ، في صحيحه: "فأما الأخبار، فإنها كلها آحاد، لأنه ليس يوجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر من رواية عدلين، روى أحدهما عن عدلين، وكل واحد منهما عن عدلين، حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. فلما استحال هذا، وبطل، ثبت أن الأخبار كلها أخبار

آحاد⁴²، وقال أبو بكر الحازمي ت 584هـ، في كتابه "شروط الأئمة الخمسة": "وإثبات التواتر في الأحاديث عسر، سيما على مذهب من لم يعتبر العدد في تحديده"⁴³، ونقل الزبيدي في لقط اللآلئ عن ابن أبي الدم الشافعي ت 642هـ من كتابه "تدقيق العناية في تحقيق الرواية" قوله: "ومن رام من المحدثين وغيرهم ذكر حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم متواتر، وجدت فيه شروط التواتر الآنف ذكرها فقد رام محالا"⁴⁴.

وإذا رجعنا إلى كتاب جماع العلم للإمام الشافعي ت 204هـ، يتبين أنهم كانوا يعرفون معنى التواتر ويرفضونه لما يؤدي إلى نتائج خطيرة ليس أقلها رد الأحاديث جملة وتفصيلا، ولذلك لما أراد الإمام الشافعي وضع كتابه الرسالة التي يبين فيها منهجه في العلوم الشرعية: أصول الفقه والقرآن والسنة، لم يأت على ذكر المتواتر أبدا، مع العلم أنه يعرفه وهذا دليل على رفضه له.

جاء في جماع العلم قول الإمام الشافعي: "فما الوجه الثاني؟ قال: تواتر الأخبار؟ فقلت له: حدد لي تواتر الأخبار بأقل مما يثبت به الخبر"⁴⁵، وبعد نقاش حول التواتر وشروطه، والإمام الشافعي يهدمها على مناظره واحدا تلو الآخر حتى قال الشافعي "فتبين انكساره" حيث بين له أن شروط التواتر الذي يزعمه: بين شرط لا فائدة في اشتراطه، وشرط لا وجود لخبر تحقق فيه، فكيف تقسم الأخبار باعتباره!

وحيث إن النقاد من أهل الحديث العارفين بأحواله تواطؤوا على نفي المتواتر، وقد قال الإمام مسلم في كتابه التمييز: "واعلم رحمك الله، أن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم، إنما هي لأهل الحديث خاص"⁴⁶، ونفس الرأي يكرره الإمام أبو المظفر السمعاني ت 489هـ، في كتابه الانتصار لأهل السنة⁴⁷، فكيف يقبل من غير أهل الصنعة القول بهذا!

كما أن تقسيم السنن إلى متواتر وآحاد، إضافة إلى أنه ليس من تقسيمات المحدثين أهل الشأن بل من عمل الأصوليين المتكلمين، فهو يؤدي إلى نتيجة خطيرة تفتن لها أئمة الحديث الجامعين بين الحديث والفقه. فهذا الإمام الدارمي ت 255هـ، في رده على بشر المريسي الجهمي الذي ادعى التواتر في الأخبار لإفادتها العلم يقول: "قد أبطلت بدعواك هذه جميع الآثار التي تروى عن النبي صلى الله عليه وسلم"⁴⁸، وكذلك يقول الإمام ابن حبان ت 354هـ، في صحيحه: "وأن من تنكب عن قبول الأخبار الآحاد فقد عمد إلى ترك السنن كلها لعدم وجود السنن إلا من رواية الآحاد"⁴⁹. ويوضح أبو المظفر السمعاني الحنفي ثم الشافعي ت 489هـ، أصل المسألة أفضل بيان بقوله في كتابه الانتصار لأهل السنة: "إن الخبر إذا صح عن رسول الله ورواه الثقات والأئمة وأسند خلفهم عن سلفهم إلى رسول الله وتلقته الأمة بالقبول فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم هذا قول عامة أهل الحديث والمتقنين من القائلين على السنة، وإنما هذا القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال ولا بد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به شيء اخترعته القدرية والمعتزلة وكان قصدهم منه رد الأخبار وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في العلم قدم ثابت ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول"⁵⁰. فالقول بالتواتر لم يكن قولاً علمياً يراد منه التمييز بين أنواع الأخبار من حيث النقل، بل كان الغرض منه أمر آخر وهو القول بأن التواتر هو المفيد للعلم اليقيني والذي بحاله العقائد، وأما الأخبار الآحاد فتفيد الظن أي العمل فقط والذي بحاله الفقه، وبما أن الأخبار ليس فيها إلا الآحاد إذا سقط الاستدلال بها على العقائد، ولا يبقى إلا القرآن فيستعملون فيه التأويل المطلق وتذهب بذلك جملة واسعة من قضايا العقيدة. لأجل هذا وجدنا الإمام الشافعي في

مناظراته في جماع العلم يرفض أصل القول بالتواتر، ووجدنا الإمام الدارمي في رده على بشر المريسي بين خطورة القول بالتواتر والتأويل على العقائد، وأنهما من الأمور المبتدعة لرد الأصلين المتفق عليهما القرآن والسنة.

الخاتمة:

يمكن إجمال الخلاصة المتوصل إليها في هذا المقال كالاتي:

1. ضرورة إعادة النظر في مسائل علوم الحديث نظرة تجديدية.
2. باعتبار القرن الثالث الهجري العصر الذهبي للسنة النبوية، فهو أيضا العصر الذهبي لقواعد علوم الحديث، وإلى علمائه الاحتكام فيها.
3. يجب ضبط مصطلحات علوم الحديث من قبيل الحسن وزيادة الثقة والمنكر والتفرد على قواعد المتقدمين.
4. حاجة مواد علوم الحديث إلى إعادة عرضها بصورة تتوافق مع مضامينها وثمراتها.
5. تقسيم الأحاديث إلى متواتر وآحاد لا يتوافق مع الواقع العملي للأحاديث، وليس من عمل أهل الشأن.

قائمة المصادر والمراجع:

- (1) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لابن بلبان الفارسي، تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، ط 1 سنة 1435هـ/2014م،
- (2) الاعتصام للشاطبي، مكتبة التوحيد بالمنامة، ط 1 عام 1421هـ،
- (3) بحوث في تاريخ السنة المشرفة: أكرم ضياء العمري، نشر مطبعة الإرشاد بغداد، ط 2 عام 1392،
- (4) تدوين الحديث : السيد مناظر أحسن الكيلاني، ترجمة عبد الرزاق اسكندر مراجعة بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط 1 عام 2004م.
- (5) تلبس إبليس لابن الجوزي، دار القلم بيروت، ط 1 عام 1403هـ،
- (6) التمييز للإمام مسلم، تحقيق عبد القادر المحمدي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى عام 1430 هـ.
- (7) جماع العلم من كتاب الأم للإمام الشافعي. تحقيق رفعت عبد المطلب، دار الوفاء المنصورة، ط 1 سنة 1422هـ/2001م،
- (8) جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني والملاح ودار البيان بيروت، ط 1 عام 1389هـ/1969م، 42/1.
- (9) الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة لأبي القاسم الأصبهاني ت 535هـ، تحقيق محمد أبو رحيم، دار الراية الرياض، ط 1 سنة 1411هـ/1990م،
- (10) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، طبعة 1400هـ/1980م.
- (11) رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد، للدارمي. صححه محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، ط 1 سنة 1358هـ،
- (12) رد الحديث من جهة المتن: معتز الخطيب. الشبكة العربية للأبحاث والنشر بيروت، ط 1 سنة 2011م،

- 13) شروط الأئمة الخمسة لأبي بكر الحازمي، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1 سنة 1405هـ/1984م،
- 14) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، تحقيق همام سعيد، مكتبة الرشد بالرياض، ط 2 عام 1421هـ،
- 15) "علوم الحديث واقع وآفاق" تنظيم كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي، ط 2 سنة 1427هـ/2006م،
- 16) العيوب المنهجية للمستشرق شاخ: خالد الدريس، نشر دار أضواء المحدث الرياض، ط 1 عام 1425هـ،
- 17) العلل لأحمد بن حنبل، تحقيق وصي الله عباس، نشر المكتب الإسلامي بيروت ودار الخاني الرياض، ط 1 عام 1408.
- 18) علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد: حمزة المليباري، دار ابن حزم، ط 1 عام 1423هـ/2003م،
- 19) فتح المغيث للسخاوي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط 2 سنة 1344هـ/1986م،
- 20) الكامل لابن عدي، تحقيق يحيى غزاوي، نشر دار الفكر بيروت، ط 3 عام 1409هـ،
- 21) لقط الآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة لأبي الفيض الزبيدي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1 سنة 1405هـ/1985م،
- 22) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام الذهبي . المقدمة . تحقيق علي عوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 عام 1416هـ .
- 23) معالم السنة النبوية: صالح أحمد الشامي، دار القلم دمشق، ط 2 عام 1436هـ/2015م،
- 24) مقدمة تحقيق مسند الدارمي: مرزوق الزهراني، ط 1 سنة 1436هـ/2015م،
- 25) المنهج المقترح لفهم المصطلح: الشريف حاتم بن عوف العوني، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط 1 عام 1416 هـ 1996/م،
- 26) مناقب الإمام الشافعي للبيهقي، تحقيق أحمد صقر، دار التراث، ط 1 سنة 1390هـ/1970م،
- 27) مقدمة صحيح مسلم، نشر دار الجيل ودار الآفاق بيروت.
- 28) المجروحين من المحدثين لابن حبان البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة بيروت،
- 29) الموقظة للذهبي، تحقيق أبو غدة، دار البشائر الإسلامية بيروت، ط 2 عام 1412 هـ،
- 30) معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح. تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، ط 1 سنة 1423هـ/2002م،
- 31) معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح. تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، ط 1 سنة 1423هـ/2002م،
- 32) الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليقها: حمزة المليباري، دار ابن حزم، ط 2 سنة 1422هـ/2001م،
- 33) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، الجامعة الإسلامية، ط 1، عام 1404 هـ /1984م،

- ¹ (التمييز للإمام مسلم، تحقيق عبد القادر المحمدي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى عام 1430 هـ، ص 196.
- ² (المنهج المقترح في فهم المصطلح، حاتم العوني، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط 1 عام 1416 هـ /1996 م، ص 35.
- ³ (تدوين الحديث : السيد مناظر أحسن الكيلاني، ترجمة عبد الرزاق اسكندر مراجعة بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط 1 عام 2004م، 67. 120، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، طبعة 1400هـ/1980، 92. 142.
- ⁴ (سنن الترمذي، كتاب الفرائض باب ما جاء في ميراث الجدة، حديث رقم 2107، تخریج وترقيم وضبط صدقي جميل العطار، دار الفكر بيروت ط 1425هـ/2005م،
- ⁵ (الكامل لابن عدي، تحقيق يحيى غزاوي، نشر دار الفكر بيروت، ط 3 عام 1409هـ، 159/1.
- ⁶ (حيث اعتبر شاخت أن الإسناد بدأ مع مقتل الوليد بن يزيد سنة 124 هـ وفسر بها الفتنة المذكورة في قول ابن سيرين، ينظر: العيوب المنهجية للمستشرق شاخت: خالد الدريس، نشر دار أضواء الحدث الرياض، ط 1 عام 1425هـ، ص 124.
- ⁷ (فسر روبسون الفتنة بحركة عبد الله بن الزبير سنة 72هـ واعتبرها بداية الإسناد، ينظر: بحوث في تاريخ السنة المشرفة: أكرم ضياء العمري، نشر مطبعة الإرشاد بغداد، ط 2 عام 1392، ص 47.
- ⁸ (العلل ومعرفة الرجال لإمام أحمد، تحقيق وصي الله عباس، دار الخاني الرياض، ط 1 1422هـ/2001م، الجزء الخامس من المجلد الثاني صفحة 559 رقم 3640. والإمام مسلم في مقدمة صحيحه، نشر دار الجيل ودار الآفاق بيروت، 15/1.
- ⁹ (مقدمة صحيح مسلم، نشر دار الجيل ودار الآفاق بيروت، 12/1.
- ¹⁰ (المنهج المقترح لفهم المصطلح، مرجع سابق، ص 30.
- ¹¹ (نفسه ص 30.
- ¹² (شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، تحقيق همام سعيد، مكتبة الرشد بالرياض، ط 2 عام 1421هـ، 446/1.
- ¹³ (الاعتصام للشاطبي، مكتبة التوحيد بالمنامة، ط 1 عام 1421هـ، 166/1.
- ¹⁴ (المنهج المقترح لفهم المصطلح، مرجع سابق، ص 45.
- ¹⁵ (المنهج المقترح لفهم المصطلح: الشريف حاتم بن عوف العوني، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط 1 عام 1416 هـ /1996 م، ص 52.
- ¹⁶ (مناقب الإمام الشافعي للبيهقي، تحقيق أحمد صقر، دار التراث، ط 1 سنة 1390هـ/1970م، 321/2.
- ¹⁷ (جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني والملاح ودار البيان بيروت، ط 1 عام 1389هـ/1969م، 42/1.
- ¹⁸ (ميزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام الذهبي. المقدمة. تحقيق علي عوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 عام 1416هـ، 4/1.
- ¹⁹ (معالم السنة النبوية: صالح أحمد الشامي، دار القلم دمشق، ط 2 عام 1436هـ/2015م، 19/1.
- ²⁰ (مقدمة تحقيق مسند الدارمي: مرزوق الزهراني، ط 1 سنة 1436هـ/2015م، ص 13.
- ²¹ (فتح المغيث: الحافظ السخاوي، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط 2 عام 1388 هـ، 237/1.
- ²² (الموقظة للذهبي، تحقيق أبو غدة، دار البشائر الإسلامية بيروت، ط 2 عام 1412 هـ، ص 46.
- ²³ (النكت لابن حجر، تحقيق المدخلي، الجامعة الإسلامية، ط 1، عام 1404 هـ /1984 م، 726/2.
- ²⁴ (جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني والملاح ودار البيان بيروت، ط 1 عام 1389هـ/1969م، 42/1.
- ²⁵ (تلبیس إبليس لابن الجوزي، دار القلم بيروت، ط 1 عام 1403هـ، ص 115.
- ²⁶ (المجروحين من المحدثين لابن حبان البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة بيروت، 9/1.
- ²⁷ (تلبیس إبليس لابن الجوزي، دار القلم بيروت، ط 1 عام 1403هـ، ص 115.
- ²⁸ (من أسباب تراجع الدرس الحديثي: زين العابدين بلافريج، بحث ضمن ندوة علمية بعنوان "علوم الحديث واقع وآفاق" تنظيم كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدي، ط 2، عام 1427هـ/2006م، ص 292.

- ²⁹ المنهج المقترح، مرجع سابق، من ص 69 إلى ص 90.
- ³⁰ علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد: حمزة الملباري، دار ابن حزم، ط 1 عام 1423هـ/2003م، ص 4.
- ³¹ من أسباب تراجع الدرس الحديثي: زين العابدين بلافيج، سابق، ص 306.
- ³² فتح المغيب للسخاوي، مرجع سابق، 232/1.
- ³³ الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليقها: حمزة الملباري، دار ابن حزم، ط 2 سنة 1422هـ/2001م، ص 10.
- ³⁴ النكت على كتاب ابن الصلاح: ابن حجر العسقلاني، تحقيق ربيع بن هادي، ط 1، سنة 1404هـ/1984م، 605/2.
- ³⁵ نفسه، 726/2.
- ³⁶ فتح المغيب للسخاوي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط 2 سنة 1344هـ/1986م، 237/1.
- ³⁷ من أسباب تراجع الدرس الحديثي: زين العابدين بلافيج، مقالة ضمن ندوة دولية بعنوان "علوم الحديث واقع وآفاق" دبي، ط 2 سنة 1427هـ/2006م، ص 286.
- ³⁸ رد الحديث من جهة المتن: معتز الخطيب. الشبكة العربية للأبحاث والنشر بيروت، ط 1 سنة 2011م، ص 38.
- ³⁹ معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح. تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، ط 1 سنة 1423هـ/2002م، ص 373.
- ⁴⁰ معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح. تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، ط 1 سنة 1423هـ/2002م، ص 372.
- ⁴¹ لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة لأبي الفيض الزبيدي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1 سنة 1405هـ/1985م، ص 17.
- ⁴² الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لابن بلبان الفارسي، تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، ط 1 سنة 1435هـ/2014م، 219/1.
- ⁴³ شروط الأئمة الخمسة لأبي بكر الحازمي، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1 سنة 1405هـ/1984م، ص 50.
- ⁴⁴ لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة لأبي الفيض الزبيدي، مرجع سابق، ص 17.
- ⁴⁵ جامع العلم من كتاب الأم للإمام الشافعي. تحقيق رفعت عبد المطلب، دار الوفاء المنصورة، ط 1 سنة 1422هـ/2001م، 32/9.
- ⁴⁶ كتاب التمييز للإمام مسلم، تحقيق عبد القادر المحمدي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى عام 1430 هـ، ص 196.
- ⁴⁷ نقلا عن: الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة لأبي القاسم الأصبهاني ت 535هـ، تحقيق محمد أبو رحيم، دار الراية الرياض، ط 1 سنة 1411هـ/1990م، 221/2.
- ⁴⁸ رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد، للدارمي. صححه محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، ط 1 سنة 1358هـ، ص 98.
- ⁴⁹ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لابن بلبان الفارسي، تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، ط 1 سنة 1435هـ/2014م، 219/1.
- ⁵⁰ نقلا عن: الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة لأبي القاسم الأصبهاني ت 535هـ، تحقيق محمد أبو رحيم، دار الراية الرياض، ط 1 سنة 1411هـ/1990م، 214/2.